تقرير البورصة اليومي

تباين أداء مؤشرات السوق

شهدت جلسة تعاملات أمس في سوق الكويت للأوراق المالية تباينا ملحوظا في اداء مؤشراته، وذلك في ثالث جلسات الأسبوع الجاري الذي يشهد استكمال النشاط الإيجابي للسوق منذ انطلاقة تعاملات العام الجديد، وواصل المؤشر السعري ارتفاعاته ليضيف 7,8 نقاط جديدة لمكاسبه السابقة ليصل إلى مستوى 6021,96 نقطة وهو أعلى معدل للمؤشر منذ أكتوبر من العام الماضي، فيما تراجع المؤشر الوزني بمقدار طفيف بلغ 0,5 نقطة ليحافظ المؤشر على بقائه فوق مستوى 420 نقطة بإقفاله عند مستوى 423,62 نقطة، كما تراجع مؤشر كويت 15 بمقدار 1,3 نقطة ليتراجع إلى مستوى 1027,5 نقطة.

واتسمت جلسة تعاملات أمس بالتذبذب الواضح في الأداء، حيث استهل السوق تعاملاته على ارتفاع محدود ثم سرعان ما ظهرت عمليات البيع بهدف جني الأرباح وخاصة من الأسهم الرخيصة التي شهدت ارتفاعات كبيرة في الجلسات الأخيرة، وكانت أكثر الأسهم تراجعا منشآت وتمويل الخليج وأبيار ومدينة الأعمال وغيرها من الأسهم التي نشطت في الفترة الأخيرة وحققت ارتفاعات سعرية تجاوزت 20٪، وفي المقابل كانت هناك عمليات شراء حافظت للمؤشر السعري على توازنه وعدم خسارة مستوى 6000 نقطة خلال التعاملات كما حدث في جلسة أول من أمس، وقبل الإغلاق شهد المؤشر نشاطا ملحوظا في لحظات الإقفال ليتحول مساره من الانخفاض إلى الارتفاع ليواصل صعوده الايجابي.

وشهدت مجموعة المدينة عودة للنشاط المضاربي خلال جلسة امس، حيث ارتفعت الأسهم التابعة للمجموعة من بداية الجلسة على وقع عمليات شراء واضحة، كما ارتفع سهم ايفا بشكل لافت وتداول بالحد الأعلى بعد تصدره أسهم السوق من حيث كميات التداول.

وظهر جليا ان اقفال المؤشر على ارتفاع مجرد محاولة من صناع السوق لدعم المؤشر العام بعد تخطيه مستوى 6000 نقطة على أمل ان يواصل المؤشر نشاطه ويصل إلى مستوى 6200 نقطة خلال تعاملات الربع الأول.

وفي ظل النشاط الذي طرأ على السوق في لحظات الإقفال تقلصت خسائر المؤشرين الوزني وكويت 15 على وقع تقليص خسائر بعض الأسهم القيادية خاصة في القطاع البنكي، فضلا عن النشاط الملحوظ لسهم اجيليتي الذي شهد تداولات قوية وتصدر الأسهم قائمة التداول من حيث القيمة بأكثر من 1,5 مليون دينار.

واللافت في جلسة أمس ان عمليات البيع التي ظهرت كانت محدودة للغاية وكانت عمليات بيع لجني الأرباح فقط، وهو ما يؤكد ان السوق لم يتأثر سلبا جراء تطورات الوضع السياسي بخروج مسيرة احتجاجية جديدة تطالب بحل مجلس الأمة الجديد الذي انتخب مطلع ديسمبر الماضي، ويعد تماسك السوق ظاهرة ايجابية تدعو للتفاؤل.

وارتفع المؤشر العام للبورصة بمقدار 7,8 نقاط ليستقر عند مستوى 6021,96 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0,12٪، وتراجع المؤشر الوزني بمقدار 0,5 نقطة لينخفض إلى مستوى 423,62 نقطة بنسبة 0,12٪، كذلك تراجع مؤشر كويت 15 بمقدار 1,39 نقطة ليغلق عند مستوى 1027,55 نقطة بانخفاض نسبته 0,14٪.

● شريف حمدي

أرقام ومؤشرات

7.8
نقاط ارتفاع المؤشر السعري بنسبة 0,12٪، وتراجع المؤشر الوزني بمقدار 0,5 نقطة بنسبة 0,12٪، وانخفاض مؤشر كويت 15 بمقدار 1,3 نقطة بنسبة 0,14٪.

277.8
مليون سهم تم تداولها بقيمة 22,03 مليون دينار.

5
شركات استحوذت أسهمها على 29,9٪ من القيمة الإجمالية واستحوذ سهم اجيليتي على 6,8٪ من القيمة الإجمالية للتداول.

5
قطاعات ارتفعت مؤشراتها في جلسة أمس، تصدرها قطاع التأمين بمقدار 10,2 نقاط، وتراجعت مؤشرات 6 قطاعات تصدرها قطاع الخدمات الاستهلاكية بمقدار 6,7 نقاط.

رصد حزمة قوانين تنموية مجمدة منذ سنوات تمهد لنقلة نوعية بالبلاد في حال إقرارها

مركز «اتجاهات»: تاريخ جديد للاقتصاد بمرسوم الشركات وقوانين الاستثمار الأجنبي ومدينة الحرير وتعديل الـ «B.O.T»

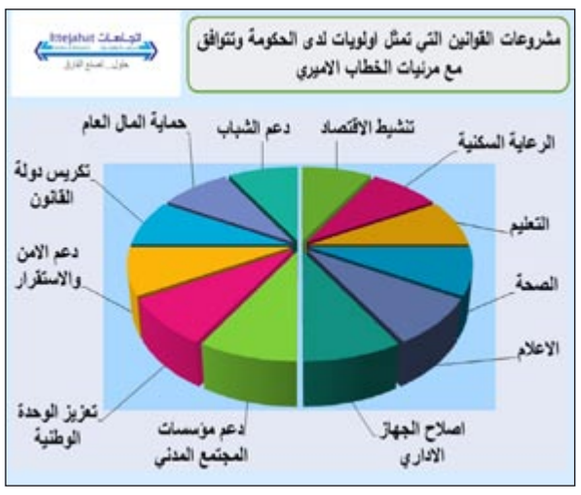

كشف تقرير اصدره مركز اتجاهات للدراسات والبحوث عن حزمة تشريعات تنموية وضعتها الحكومة في قائمة أولوياتها الوطنية وتعتزم انجازها خلال المرحلة المقبلة، ولوحظ أن الحكومة ستدفع لاقرار هذه التشريعات وتنفيذها على ارض الواقع بعدما ظل بعضها حبيس الادراج لسنوات والبعض الاخر لم ير النور منذ القرن الماضي نتيجة حالة الاحتقان والتوتر التي كانت سائدة بين المجلسين، كما أنها لن تغفل متطلبات تشريعية يقترحها النواب وتعتبر من أولوياتهم من خلال تنسيق الجهود وترتيبها بما يحقق هدف تنمية المجتمع ورفع المستوى المعيشي للمواطن.

ويضيف التقرير ان حكومة سمو الشيخ جابر المبارك لن تكتفي فقط بالدفع لاقرار مشروعات القوانين التي تحقق اهدافا تنموية ومجتمعية ملحة والبالغ عددها 24 بل ستعمل ايضا على اقرار تلك التي صدرت بمراسيم ضرورة والبالغ عددها (8) مراسيم اضافة الى تنفيذ ما ورد من قوانين في مرئيات الخطاب الاميري.

مرئيات الخطاب الأميري

ففي سياق الحديث عن برنامج عمل الحكومة ورد في الخطاب الاميري مجموعة من المرئيات بلغ عددها 12 بندا سيتم العمل على اقرارها خلال الفترة المقبلة بهدف تنشيط الاقتصاد الوطني ومعالجة اختلالاته واصلاح الوضع المالي والاداري وهي: توفير الرعاية السكنية، تطوير منظومة التعليم، الارتقاء بالخدمات الصحية، تحديث العمل الاعلامي، اصلاح الجهاز الاداري، دعم مؤسسات المجتمع المدني، الوحدة الوطنية، حماية أمن واستقرار البلاد، تكريس دولة القانون، حماية المال العام، دعم الشباب.

قوانين تحقق أهدافاً مجتمعية

ويوضح «اتجاهات» ان الحكومة ستدفع الى اقرار القوانين التي تحقق عدة أهداف مجتمعية وتنموية مثل «تطوير الخدمات والبنية التحتية، رفع مستوى المعيشة، الاقتصاد والتنمية المستدامة، الاصلاح الاداري ومكافحة الفساد، تحقيق الأمن والاستقرار».

الخدمات والبنية التحتية

وبين «اتجاهات» انه لدى الحكومة قائمة من التشريعات التي تحقق هذا الغرض منها في مجال الرعاية الصحية قانون التأمين الصحي على المواطنين، وفي مجال التعليم مشروع التعليم الخاص، وفي مجال الرعاية السكنية فقد بادرت باصدار مرسوم الضرورة بتعديل قانون الرعاية السكنية رقم 27 لسنة 2012 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية والقانون رقم 27 لسنة 1995 في شأن اسهام القطاع الخاص في تعمير الأراضي الفضاء المملوكة للدولة وهذا المرسوم سيطلق يد الحكومة مع القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات الاسكانية ويعالج المثالب والمعوقات التي حالت دون تطبيق القانون الخاص بتأسيس شركات مساهمة عامة لبناء 10 مدن اسكانية الصادر في يونيو 2010 وهي المعوقات التي تسببت في عزوف القطاع الخاص عن المشاركة في هذا المجال وهو ما يعني تخفيض طابور الانتظار وبدء مرحلة حقيقية لحل المشكلة الاسكانية.

رفع مستوى المعيشة

افاد التقرير بانه لدى الحكومة حزمة تشريعات لتحقيق ذلك في مقدمتها قانون بشأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهو متطلب تشريعي لخطة التنمية وضمن مرئيات الخطاب الأميري، وهذا التشريع حيوي لأنه لا يوفر آلافا من فرص العمل فقط ولكنه مهم لتنشيط الاقتصاد من جهة ورفع المستوى المعيشي للطبقة المتوسطة عصب المجتمع الكويتي من جهة أخرى، كما دفعت الحكومة بمشروع قانون التأمين ضد البطالة لتحقيق الأمن الاجتماعي وكذلك مشروع قانون في شأن الجمعيات التعاونية من ضمن أولوياتها بهدف تفعيل العمل التعاوني والتصدي لعمليات الفساد التي أضرت بالعمل التعاوني في السنوات الأخيرة ومشروع قانون بشأن جمعية حماية المستهلك وهو قانون مهم اجتماعيا لضبط جودة السلع وهو أحد متطلبات خطة التنمية ومشروع قانون بشأن الحضانة العائلية المجمد منذ سنوات في مجلس الأمة ومشروع قانون في شأن الهيئة العامة للغذاء والتغذية لمواجهة الأغذية واللحوم الفاسدة بالتشريع.

الاقتصاد والتنمية المستدامة

وبين اتجاهات ان الحكومة ستدفع حزمة من التشريعات تهدف الى تحسين بيئة الأعمال واحداث نقلة نوعية في الاقتصاد الوطني وفي مقدمة تلك التشريعات الخطوات الاصلاحية للمجال الاقتصادي من خلال مرسوم الضرورة بشأن الشركات التجارية بعد مرور أكثر من 15 سنة من التجاذب والخلاف بشأن هذا القانون الذي يتكون من 13 بابا تضمنت 337 مادة تشمل الاحكام العامة وشروط التأسيس، وحقوق ومسؤوليات الادارة، والشركة المهنية وشركة الشخص الواحد، والنظام القانوني للتخصيص وشركة المساهمة العامة، ورأس المال، والتصرف في الأسهم ويهدف القانون لمواكبة تطورات العصر وما حدث به من قفزات في مجال الشركات التجارية.

ووضعت الحكومة مشروع قانون بشأن لجنة المناقصات المركزية ضمن أولوياتها وهو قيد الدراسة في اللجنة المالية ومشروع قانون بشأن الهيئة العامة لانشاء مدينة الحرير وتنمية جزيرة بوبيان وهو من أهم القوانين التنموية وتعديل القانون رقم 2008/7 بشأن نظام الـ «B.O.T» وهو من القوانين المهمة لمشروعات خطة التنمية ولم يتم تفعيل القانون القائم منذ صدوره لوجود قيود وضعها نواب مجلس 2006 لا تشجع المستثمرين على تنفيذ تلك المشاريع منذ صدوره في مطلع 2008.

ومن القوانين المهمة التي ستحدث نقلة نوعية في المجال التنموي وتحسين بيئة الأعمال مشروع قانون بانشاء هيئة تنظيم الاتصالات وهو مطلب تشريعي لخطة التنمية ويحظى باهتمام نيابي ومجتمعي منذ فترة، ومشروع قانون بشأن انشاء هيئة تنظيم النقل والقانون مهم كمطلب مجتمعي لمواكبة مشروعات التنمية والتحول الى مركز مالي وتجاري ويعتبر قانوني هيئتي الاتصالات والنقل من أهم التشريعات الهادفة الى تحسين بيئة الأعمال وصناعة مناخ موات لجذب الاستثمارات لاسيما مع وضع الحكومة مشروع قانون بشأن الاستثمار الأجنبي وهو ضمن مرئيات الخطاب الأميري لتنشيط الاقتصاد، ويعتبر أولوية ملحة لوزارة التجارة والصناعة بعد اخفاق القانون الحالي في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية منذ تطبيقه قبل 12 عاما ومشروع قانون الوكالات التجارية وهو متطلب تشريعي لخطة التنمية.

الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد

وفق تقرير «اتجاهات» دشنت الحكومة طريق الاصلاح بمرسوم ضرورة بقانون رقم 24 لسنة 2012 بانشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية وحماية المبلغ لتقطع حدا لاستنزاف الوقت في مجادلة مع النواب في 5 فصول تشريعية متتالية حالت دون اصدار هذا القانون المفصلي في مواجهة الرشوة وقطع دابر الفساد في الجهاز الاداري كما لديها مشروع قانون بشأن التجارة والمعاملات والتوقيع الالكتروني وهو يكرس مزيدا من الشفافية في العمل العام والتنفيذي وهو قانون مهم لتحسين بيئة الأعمال وتقليص الدورة المستندية، كما تقدم الحكومة من أولوياتها قانونا جديدا للتخطيط وهو متطلب تشريعي لخطة التنمية ويحدث طفرة في أسلوب الادارة لاسيما أن هناك توجها حكوميا لاستحداث ادارات للتخطيط في كل وزارة ومؤسسة حكومية لتغيير نمط العمل الحكومي ومشروع قانون بتعديل القانون رقم 25 لسنة 2002 بشأن مكافحة غسيل الأموال.

الأمن والاستقرار

ويرصد تقرير مركز اتجاهات حزمة أولويات تشريعية للحكومة في هذا الصدد، منها مشروع قانون في شأن الاجتماعات والمواكب العامة وهذا القانون مهم لتنظيم الاجتماعات في ظل الظروف الراهنة ومعالجة حالة الالتباس حول تفسير القانون القائم بعد قضاء المحكمة الدستورية ببطلان بعض أحكامه كما من ضمن أولويات الحكومة مشروع قانون بشأن الخدمة العسكرية الوطنية.

مراسيم الضرورة

بدأت الحكومة النهج الجديد بارساء ثورة تشريعية من خلال اصدار 8 مراسيم ضرورة خلال فترة حل المجلس وينتظر أن يقرها المجلس لتشكل الخطوة الأهم في الطفرة التشريعية للحكومة في المرحلة الجديدة وهي «المرسوم بقانون رقم 19 لسنة 2012 في شأن حماية الوحدة الوطنية، المرسوم رقم 21 لسنة 2012 بانشاء اللجنة الوطنية للانتخابات، المرسوم رقم 22 لسنة 2012 في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 6 لسنة 2008 في شأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية الى شركة مساهمة عامة، المرسوم بقانون رقم 24 لسنة 2012 بانشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية وحماية المبلغ، المرسوم بقانون رقم 25 لسنة 2012 باصدار قانون الشركات التجارية، المرسوم بقانون رقم 26 لسنة 2012 بتعديل القانون رقم 5 لسنة 2007 في شأن تنظيم أوجه العمل في كل من اللجنة الأولمبية الكويتية والاتحادات والأندية الرياضية، المرسوم بقانون رقم 27 لسنة 2012 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية والقانون رقم 27 لسنة 1995 في شأن اسهام القطاع الخاص في تعمير الأراضي الفضاء المملوكة للدولة، المرسوم بقانون رقم 28 لسنة 2012 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 39 لسنة 2010 بتأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت».

خطوة عملاقة لتحسين بيئة الأعمال بمشروعي قانوني هيئتي تنظيم الاتصالات والنقل

«المشروعات الصغيرة» لرفع المستوى المعيشي للطبقة المتوسطة وتوفير آلاف من فرص العمل

مرسوم مكافحة الفساد وكشف الذمة المالية بعد جدل مع النواب استمر في 5 فصول تشريعية

الحفاظ على أمن واستقرار الكويت وتكريس دولة القانون ودعم الشباب تصدرت مرئيات الخطاب الأميري

مشروع قانون الهيئة العامة للغذاء لمواجهة تجار الأغذية الفاسدة التي غزت الكويت منذ عشر سنوات

مجلس إدارة جديد لـ «ارميلا كابيتال»

ديفيد تستا

أعلنت شركة «ارميلا كابيتال» البريطانية المتخصصة في الاستثمار في عقارات وسط لندن عن تشكيل مجلس إدارتها الجديد للسنوات الثلاث القادمة.

وترأس مجلس الإدارة د.عبدالله الحميدي، وديفيد تستا كرئيس تنفيذي وعضوية كل من: صلاح الخميس ووليد العمر وشامون شودري وديفيد بوتر.

وبهذه المناسبة اعرب الرئيس التنفيذي ديفيد تستا عن أمله في أن تواصل ارميلا كابيتال عملها في وسط لندن حيث قامت الشركة مؤخرا بتوقيع عقود شراء مبنى تجاري بقيمة ستة ملايين وسبعمائة ألف جنيه إسترليني بعوائد 5٪ سنويا في منطقة واندسورث في قلب العاصمة البريطانية لندن. يذكر أن «ارميلا كابيتال» شركة تابعة لمجموعة شركات الشركة الكويتية الأوروبية القابضة.

«برقان» يعلن الفائزين بـ «يومي»

أعلن بنك برقان عن أسماء الفائزين الأربعة في السحوبات اليومية على حساب يومي والذين فاز كل واحد منهم بجائزة 5000 دينار.

وكان الحظ في هذه السحوبات من نصيب كل من: راشد احمد عبدالرضا حسين سليم، محمد محسن محمد الشامري، وشبير حسين شمعون علي.

وقام بنك برقان بإعادة إطلاق حساب يومي بحلة جديدة ومزايا متعددة جعلت من فتح الحساب والفوز فيه أكثر سهولة وسرعة ومع الشروط والمزايا الجديدة أصبح بإمكان العميل فتح حساب يومي والدخول في السحب مباشرة بعد 48 ساعة من فتح الحساب مما يعد نقلة جديدة تضيف فرصا سريعة ومباشرة للفوز.

«داو» ترعى ملتقى الكويت الاستثماري

جمال عتال

أعلنت شركة «داو الكويت» عن رعايتها الماسية للدورة الثانية لملتقى الكويت الاستثماري «الاستثمار في الطاقة». وبهذه المناسبة قال المدير العام لشركة «داو» في الكويت جمال عتال: «يشكل هذا الملتقى منصة مثالية يمكننا أن نعبر من خلالها عن دعمنا للاستثمار في الكويت التي تمتلك إمكانات هائلة بفضل وفرة مواردها الطبيعية ورأس مالها البشري. ويتكامل الملتقى مع مساعي «داو» لإيجاد حلول لبعض التحديات الأكثر إلحاحا في العالم، حيث يتيح لنا الفرصة لرؤية صورة أوضح للقطاع وفهم احتياجات الكويت». من جانبه أكد المنسق العام لملتقى الكويت الاستثماري الثاني ماضي الخميس على أن هذه الدورة من أعمال الملتقى لها من الخصوصية والأهمية الشيء الكثير باعتبار أن شعارها العام هو «الاستثمار في الطاقة»، مؤكدا على أن هذا الشعار كان أحد أهم العناوين التي أثارت مناقشات قيمة خلال الدورة الأولى من أعمال ملتقى الكويت الاستثماري. وأضاف الخميس في تصريح صحافي أن اللجنة التنفيذية حاولت من خلال الدورة أن تلقي مزيدا من الضوء على هذه المسألة الاقتصادية المهمة بالنسبة للاقتصاد الكويتي.